المملكة المغربية

****

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

مشروع مرسوم رقم ..... صادر في .....(.....)
يتعلق بأحواض السمك

رئيس الحكومة،

بناء على القانون رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.81 بتاريخ 18 من جمادى الأولى 1444 (13 ديسمبر 2022)، لاسيما المواد 4 و54 و55 و56 و57 و59 منه؛

وبعد استطلاع رأي المجلس الوطني لتربية الأحياء المائية البحرية؛

وبعد استطلاع رأي غرف الصيد البحري؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ .....؛

وقعه بالعطف:

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

رسم ما يلي:

المادة الأولى

يسلم اعتماد إقامة حوض السمك المنصوص عليه في المادة 4 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 84.21 من قبل السلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية.

المادة 2

يعد الاعتماد وفق النموذج المحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية، ويتضمن طبقا لأحكام المادة 55 من القانون السالف الذكر رقم 84.21 البيانات المتعلقة بما يلي:

- هوية حامله، ومدة صلاحيته؛
- مكان إقامته وخصائصه التقنية؛
- المتطلبات التقنية والعلمية والمتعلقة بالسلامة الواجب احترامها من قبل حامله من أجل استغلال الحوض، بما في ذلك ما يتعلق بالمحافظة على البيئة.

المادة 3

يعد طلب اعتماد إقامة حوض السمك المنصوص عليه في المادة 54 من القانون السالف الذكر رقم 84.21 وفق النموذج المحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية.

المادة 4

يودع طلب الاعتماد مرفقا بالملف المنصوص عليه في المادة 54 من القانون السالف الذكر رقم 84.21، مقابل وصل، لدى المصلحة المعينة لهذا الغرض من طرف السلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية. ويمكن إيداعه، أيضا، بطريقة إلكترونية على المنصة الإلكترونية المحدثة لهذا الغرض.

تحدد قائمة الوثائق المكونة للملف المشار إليه أعلاه بالقرار المنصوص عليه في المادة 3 أعلاه، أخذا بعين الاعتبار المتطلبات المحددة في المادة 54 المذكورة.

إذا كان طلب الاعتماد يروم حيازة، داخل الحوض، عينات من صنف أو أصناف بحرية مدرجة ضمن فئة من الفئات المنصوص عليها في المادة 4 من القانون رقم 29.05 المتعلق بحماية أنواع النباتات والحيوانات المتوحشة ومراقبة الاتجار فيها، وجب إرفاق الطلب بالرخصة أو الرخص المطابقة التي تسلمها الوكالة الوطنية للمياه والغابات طبقا للقانون المذكور.

يخضع أي طلب إدخال صنف متأت من منشأ خارجي إلى رأي مسبق للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

يودع طلب تجديد الاعتماد، المنصوص عليه في المادة 59 من القانون السالف الذكر رقم 84.21، لدى المصلحة المشار إليها في المادة 4 أعلاه، من قبل حامله مقابل وصل، سنة واحدة (1)، على الأقل، قبل انتهاء مدة صلاحية الاعتماد المذكور.

تتم دراسة طلب التجديد وفق نفس الكيفيات وداخل نفس الآجال المحددة لدراسة طلب الاعتماد.

المادة 9

إذا تقرر، في إطار المراقبة المنصوص عليها في المادة 56 من القانون السالف الذكر رقم 84.21، القيام بزيارة ميدانية، تخبر المصلحة المشار إليها في المادة 4 أعلاه حامل الاعتماد بالزيارة سبعة (7) أيام، على الأقل، قبل التاريخ المقرر للقيام بها.

يترتب عن القيام بالزيارة إعداد محضر زيارة وفق النموذج المحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية.

تسلم نسخة من المحضر المذكور، في عين المكان، إلى حامل الاعتماد.

المادة 10

يتم تعليق الاعتماد، المنصوص عليه في المادة 59 من القانون السالف الذكر رقم 84.21، بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية، بناء على محضر معاينة أن حامل الاعتماد لم يعد يستجيب للشروط التي سلم على أساسها الاعتماد المذكور.

يبين مقرر التعليق هوية حامل الاعتماد ومراجع الاعتماد وأوجه عدم المطابقة أو القصور التي تمت معاينتها والآجال التي يتعين عليه إصلاحها.

عند انصرام الأجل المذكور، يتم سحب الاعتماد في حالة عدم إصلاح أوجه عدم المطابقة أو القصور التي تمت معاينتها. وفي حالة العكس، يتم إنهاء تعليق الاعتماد.

المادة 11

يتم سحب الاعتماد، المنصوص عليه في المادة 59 من القانون السالف الذكر رقم 84.21 بمقرر للسلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية، بناء على محضر معاينة عدم إصلاح أوجه عدم المطابقة أو القصور، من قبل حامل الاعتماد، الواردة في مقرر التعليق داخل الآجال المحددة في نفس المقرر.

يوجه، على الفور، مقرر سحب الاعتماد معللا إلى المعني بالأمر.

المادة 12

تطبيقا لأحكام المادة 57 من القانون السالف الذكر رقم 84.21، تخضع عملية تسويق الأصناف البحرية التي تتم حيازتها في الحوض الذي تم سحب اعتماد إقامته، أو نقلها إلى حوض سمك آخر، أو إعادتها إلى الوسط الطبيعي، لرخصة تسلمها، لهذا الغرض، السلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية، وفق الكيفيات المحددة بقرار للسلطة الحكومية المذكورة.

عندما يتعلق الأمر بتسويق أو بنقل أو إعادة أنواع تندرج ضمن إحدى الفئات المنصوص عليها في المادة 4 من القانون السالف الذكر رقم 29.05 إلى الوسط الطبيعي، يجب على حائزها التوفر على الرخصة المطابقة مسلمة طبقا لأحكام القانون المذكور.

المادة 13

في حالة استحالة عملية تسويق العينات المعنية أو نقلها، أو إعادتها إلى الوسط الطبيعي لأسباب صحية أو لكونها تشكل خطرا على الأصناف البحرية الأخرى أو على موطنها، أو على البيئة، يتم إتلاف العينات المذكورة وفق الكيفيات المحددة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية، بعد استطلاع رأي السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة.

إذا تعلق الأمر بإتلاف عينات تندرج ضمن إحدى الفئات المنصوص عليها في المادة 4 من القانون السالف الذكر رقم 29.05، وجب أيضا استطلاع رأي الوكالة الوطنية للمياه والغابات.

المادة 14

يجب تضمين عمليات التسويق أو النقل أو الإعادة إلى الوسط الطبيعي المشار إليها في المادة 12 أعلاه في السجل المنصوص عليه في المادة 55 من القانون السالف الذكر رقم 84.21.

المادة 15

تكون عمليات النقل وعمليات الإعادة إلى الوسط الطبيعي المشار إليها في المادة 12 المذكورة وكذا عمليات إتلاف العينات المشار إليها في المادة 13 أعلاه موضوع محضر يعده، لهذا الغرض، العون المؤهل من قبل السلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية، طبقا لأحكام المادة 78 من القانون السالف الذكر رقم 84.21، والذي يتم القيام بالعمليات المذكورة تحت إشرافه.

المادة 16

تحدد كيفيات مسك السجل المنصوص عليه في المادة 55 من القانون السالف الذكر رقم 84.21 وتحيينه بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بتربية الأحياء المائية البحرية.

المادة 17

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

Royaume du Maroc

****

Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du développement rural et des eaux et forêts

Projet de décret n° .....du..... (.....) relatif aux aquariums

LE CHEF DU GOUVERNEMENT,

Vu la loi n° 84-21 relative à l'aquaculture marine promulguée par le dahir n°1-22-81 du 18 joumada I 1444 (13 décembre 2022) notamment ces articles 4, 54, 55, 56, 57 et 59 ;

Après avis du conseil national de l'aquaculture marine ;
Après avis des Chambres des Pêches Maritimes ;
Après délibération en Conseil du Gouvernement, réuni le ..... ,

Pour contreseing :

Le Ministre de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du développement rural et des eaux et forêts

Décrète

Article premier

L'agrément d'installation d'aquarium prévu à l'article 4 de la loi susvisé n°84-21 est délivré par l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine.

Article 2

L'agrément est établi selon le modèle fixé par arrêté de l'autorité gouvernementale chargé de l'aquaculture marine et comprend, conformément aux dispositions de l'article 55 de la loi précité n°84-21 les mentions relatives à :

- l'identité du titulaire et la durée de validité de l'agrément ;
- le lieu de situation et les caractéristiques techniques de l'aquarium,
- les exigences techniques, scientifiques et de sécurité à respecter par le titulaire pour l'exploitation de l'aquarium y compris en matière de préservation de l'environnement.

Article 3

La demande d'agrément d'installation d'aquarium prévu à l'article 54 de la loi précitée n°84-21 est établie selon le modèle fixé par arrêté de l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine.

Article 4

La demande d'agrément, accompagnée du dossier prévu à l'article 54 de la loi précitée n°84-21, est déposée, contre récépissé, auprès du service désigné à cet effet par l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine. Elle peut également être déposée en ligne, sur une plateforme électronique créée à cet effet.

La liste des documents constituant le dossier sus indiqué est fixée dans l'arrêté prévu à l'article 3 ci-dessus en tenant compte des exigences fixées audit article 54.

Dans le cas d'une demande d'agrément visant la détention, dans l'aquarium, de spécimens d'une ou de plusieurs espèces marines inscrites dans les catégories prévues à l'article 4 de la loi n° 29-05 relative à la protection des espèces de flore et de faune sauvage et au contrôle de leur commerce, le ou les permis correspondants délivrés par l'agence nationale des eaux et forêts conformément à ladite loi doivent être joints à la demande.

Toute demande d'introduction d'espèces exogenes est soumise au prelable à l'avis de l'INRH et l'ONSSA.

Article 5

Le service visé à l'article 4 ci-dessus, vérifie que le dossier accompagnant la demande d'agrément contient tous les documents exigés. Si lors de cette vérification, il est constaté qu'un ou plusieurs documents du dossier sont manquants, le demandeur dispose d'un délai de 30 jours à compter de la date mentionnée sur le récépissé pour fournir les documents demandés.

Si, à l'issue de ce délai, les documents demandés n'ont pas été fournis, la demande est rejetée. L'interessé est informé de ce rejet, par tout moyen faisant preuve de reception.

Article 6

Il est statué sur la demande d'agrément, selon les modalités fixées par arrêté de l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine, dans un délai maximum de 60 jours à compter de la date figurant sur le récépissé de dépôt.

Toutefois, ce délai est suspendu si l'instruction du dossier nécessite une ou plusieurs expertises ou une visite de conformité sur place des locaux et des installations nécessaires pour la mise en exploitation de l'aquarium.

Dans ce cas, le service visé à l'article 4 ci-dessus notifie cette suspension au demandeur, par tout moyen faisant preuve de la réception, avec la mention des expertises entreprises et, le cas échéant, de la date de la visite des locaux et installations indiqués dans le dossier de demande.

Toute visite de conformité donne lieu à l'établissement d'un procès verbal de visite indiquant les conclusions de celle-ci. Une copie du procès-verbal de visite est délivrée, séance tenante, au demandeur.

Les modalités de deroulement des visites de conformité et des différentes expertises nécessaires pour la mise en exploitation de l'aquarium sont fixées par arrêté de l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine.

Article 7

L'agrément est délivré à l'issue de l'instruction du dossier de demande, si les conditions prévues à l'article 54 de la loi précitée n°84-21 sont remplies.

Dans le cas contraire l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine adresse au demandeur un rejet motivé de sa demande.

Article 8

La demande pour le renouvellement de l'agrément, prévue à l'article 59 de la loi précitée n°84-21, doit être déposée par le titulaire, contre récépissé, auprès du service visé à l'article 4 ci-dessus au moins un (1) an avant la date d'expiration de sa durée de validité.

La demande de renouvellement est instruite selon les mêmes modalités et dans les mêmes délais que ceux fixées pour l'instruction de la demande d'agrément.

Article 9

Lorsque, dans le cadre du contrôle prévu à l'article 56 de la loi précité n°84-21, une visite sur place est prévue, le service compétant visé à l'article 4 en informe le titulaire de l'agrément au moins sept (7) jours ouvrables, avant la date prévue pour ladite visite.

Chaque visite donne lieu à l'établissement d'un procès-verbal selon le modèle fixé par arrêté de l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine.

Une copie du procès-verbal est remise au titulaire de l'agrément, séance tenante.

Article 10

La suspension de l'agrément, prévue à l'article 59 de la loi précitée n°84-21, est effectué par décision de l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine au vu du procès-verbal constatant que le titulaire ne répond plus aux conditions ayant permis la délivrance dudit agrément.

La décision de suspension mentionne, l'identité du titulaire, la référence de l'agrément, les non-conformités ou insuffisances constatés et le délai dans lequel il doit y être remédié.

A l'issue de ce délai, s'il n'a pas été remédié aux non-conformités ou insuffisances relevées, l'agrément est retiré. Dans le cas contraire il est mis fin à la suspension de l'agrément.

Article 11

Le retrait de l'agrément prévu à l'article 59 de la loi précitée n°84-21, est effectué par décision de l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine, au vu du procès-verbal constatant que le titulaire de l'agrément n'a pas remédié aux non conformités ou insuffisances mentionnées dans la décision de suspension dans le délai fixé dans ladite décision.

La décision de retrait motivé de l'agrément est notifiée, sans délai, à l'intéressé.

Article 12

En application des dispositions de l'article 57 de la loi précitée n°84-21, la commercialisation des espèces halieutiques détenues dans un aquarium auquel l'agrément est retiré, ou leur transfert dans un autre aquarium ou leur remise dans le milieu naturel est subordonnée à l'obtention d'une autorisation, délivrée à cet effet par l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine selon les modalités fixées par arrêté de ladite autorité.

Dans le cas où la commercialisation, le transfert ou la remise dans le milieu naturel concerne des spécimens appartenant à l'une des espèces figurant dans l'une des catégories prévues à l'article 4 de la loi

précitée n°29-05, le détenteur desdits spécimens doit disposer du permis correspondant délivré conformément aux dispositions de ladite loi.

Article 13

Si, la commercialisation, le transfert ou la remise dans le milieu naturel est impossible pour des raisons sanitaires ou de risque d'atteinte à la vie ou à la santé d'autres espèces halieutiques ou à leur habitat ou à l'environnement, les spécimens concernés sont détruits selon les modalités fixées par arrêté de l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine, après avis de l'autorité gouvernementale chargée de l'environnement.

Dans le cas où la destruction concerne des spécimens d'une espèce figurant dans l'une des catégories prévues à l'article 4 de la loi précitée n°29 - 05, l'avis de l'Agence nationale des eaux et forêts est également requis.

Article 14

Les opérations de commercialisation, de transfert ou de remise dans le milieu naturel visées à l'article 12 ci-dessus doivent être inscrites sur le registre pévu à l'article 55 de la loi précitée n°84-21.

Article 15

Les opérations de transfert et les opérations de remise dans le milieu naturel visées à l'article 12 ci-dessus, ainsi que celles relatives à la destruction des spécimens visée à l'article 13 ci-dessus, font l'objet d'un procès-verbal établi à cet effet par l'agent verbalisateur habilité par l'autorité gouvernementale chargé de l'aquaculture marine conformément aux dispositions de l'article 78 de la loi précitée n°84-21, sous la supervision duquel lesdites opérations ont été réalisées.

Article 16

Les modalités de tenue et de mise à jour du registre prévu à l'article 55 de la loi précitée n°84-21 sont fixées par arrêté de l'autorité gouvernementale chargée de l'aquaculture marine.

Article 17

Le Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime du développement rurale et des eaux et forêts est chargé de l'exécution du présent décret qui sera publié au Bulletin Officiel.

Fait à Rabat le .....